



المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

ملخص اللقاء المفتوح لعطوفة المدير العام مع متلقي الخدمة من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية (2019/7/29-25-23)

تأكيداً لاستدامة مبدأ الشفافية وحرص الدائرة على انتهاج سياسة الباب المفتوح وإشراك متلقي الخدمة في تطوير وتحسين خدمات الدائرة ومعرفة انطباعهم عنها وأهم احتياجاتهم والعمل على تحقيقها، تم عقد اللقاء الخامس المفتوح خلال ثلاث اجتماعات: يوم الاثنين الموافق 2019/7/23، ويوم الخميس 2019/7/25، ويوم الاثنين 2019/7/29، حيث تم توجيه الدعوة إلى كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وحضر الاجتماعات مدراء مديريات قطاعات الموازنات ومحلو الموازنات من دائرة الموازنة العامة.

رحب عطوفة المدير العام بالضيوف الكرام وبين أن الهدف من الاجتماع مع متلقي الخدمة ديمومة التواصل وتحسين العلاقة لتحقيق التعاون بما يخدم مصلحة الطرفين نحو التحسين والتطوير، واستعرض عطوفته بعض القضايا المهمة منها:

- **نماذج إعداد الموازنة:** تم تطوير النماذج المتعلقة بالموازنة الموجهة بالنتائج لتحديد دور كل وزارة ودائرة بتحقيق الأولويات الوطنية بحيث يكون رصد المخصصات لتحقيق الأولويات الوطنية.
- **الموازنة الرأسمالية:** التركيز على تنفيذ المشاريع عند توزيع المخصصات، بحيث يتم إعطاء الأولوية للمشاريع قيد التنفيذ وعليها مطالبات أو مشاريع ممولة من منح أو قروض، ثم تكون الأولوية لإحداث مشاريع جديدة ضمن المخصصات المرصودة وفق الأولويات الوطنية.
- **اللامركزية:** التنسيق بين الوزارات والمحافظات لرصد مخصصات لمشاريع تكمل عمل الوزارة أو الدائرة.
- أن يتم تحديد تشكيلات الوظائف بناء على خطة معدة لدراسة الاحتياجات.

ملاحظات الحضور خلال الاجتماعات الثلاث :
أولاً:" ملاحظات السادة متلقى الخدمة من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لقطاعات
(الإدارة المالية- التنمية الزراعية- التنمية الصناعية) في اليوم الاول 2019/7/23:

رد عطفة مدير عام دائرة الموازنة العامة بالوكالة	ملاحظات السادة الحضور
الموازنة تكون مدروسة ضمن السقوف المحددة، حيث يتم دراسة موازنة الجهة الحكومية بالتفصيل ويتم رصد المخصصات بناء على الاحتياجات الفعلية.	1. عنصر الثقة بين الجهة الحكومية ودائرة الموازنة العامة، حيث تقوم بزيادة السقف المطلوب بسبب التخفيض الذي يحصل من قبل دائرة الموازنة العامة.
زيادة رصد المخصصات حتى لو لم يتم إنفاقها يعمل على تضخيم الموازنة وتضخيم العجز وهذا يعني زيادة الدين العام، الموازنة خطة مالية يتم فيها تقدير المخصصات التي تحتاجها الجهة الحكومية في ضوء الإيرادات.	2. زيادة المخصصات بالنقبات الجارية بنسبة 5% مثلاً.
دور دائرة الموازنة العامة إصدار مستندات الالتزام، أما شراء اللوازم من اختصاص دائرة اللوازم العامة.	3. نوعية اللوازم التي يتم طلبها تعتبر هدر للنفقة بسبب النوعية السيئة لهذه اللوازم.
لا يتم توزيع السقوف بنسب معينة على الوزارات والدوائر الحكومية، يتم دراسة السقف الأولي والسقف المطلوب ثم السقف النهائي بناء على الإنفاق الفعلي والأرقام التأشيرية والاحتياجات الفعلية والاولويات الوطنية.	4. هل يتم التعامل مع جميع الجهات الحكومية بنفس الطريقة عند تحديد السقوف.
يتم تطبيق أحكام القانون في المناقلات، وهذا مخالف لأحكام القانون، حيث تعتبر المناقلة نوع من أنواع المرونة يتم تقديمها عند الحاجة وتقوم دائرة الموازنة العامة بدراستها وفي حال توفر الأسباب الجوهرية والوثائق اللازمة يتم إجازتها.	5. أن تكون المناقلات في الوحدات الحكومية كل 6 شهور أو نهاية السنة.
يتم أخذ هذه العقود بعين الاعتبار عند تقديمها من قبل الجهة الحكومية ولا يتم التخفيض عليها أبداً، لكن السقف النهائي سقف إجمالي يتضمن هذه المخصصات، والمطلوب من الجهة الحكومية عند توزيع المخصصات أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار.	6. أن لا يتم التخفيض على المصاريف المرتبطة بعقود (مثل عقود الإيجار والتأمين والحراسة والنظافة).
يتم إرسال التعاميم عن طريق برنامج تراسل من قبل الديوان، وللتأكيد يقوم مندوب دائرة الموازنة العامة بإرساله عن طريق الإيميل.	7. أن يتم إرسال التعاميم من دائرة الموازنة العامة للجهة الحكومية بشكل رسمي عن طريق الديوان/دائرة الموازنة العامة، وليس بالإيميل عن طريق المندوب.
يتم طلب تقارير المواقف المالية حتى يتم مطابقتها شهرياً.	8. يتم تزويد دائرة الموازنة العامة بتقرير شهري للصرف، كما يتم تزويد مديرية الحسابات العامة في وزارة المالية بنفس التقرير.
يتم توفير تدريب متخصص متعلق بإعداد الموازنة بالتعاون مع مركز التدريب التابع لوزارة المالية، وسيتم توفير ورشات في دائرة الموازنة العامة متعلقة بإعداد الموازنة والتشكيلات للمعنيين وسيتم الإعلان عنها.	9. توفير تدريب متخصص في إعداد الموازنة للوحدات الحكومية.

رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة بالوكالة	ملاحظات السادة الحضور
تعتبر المناقلات نوع من أنواع المرونة في الموازنة خلال العام وليست أصل وذلك في حال حصول عجز (ضروري وغير متوقع)، وزيادة عدد المناقلات يعتبر تشوه بالموازنة، حيث ان تخطيط الموازنة بالشكل الصحيح يستلزم مناقلات أقل، لهذا تم إخضاعها لأحكام قانون الموازنة العامة، وستبقى كما هي للعام 2020.	10. أن تكون المناقلات للوحدات الحكومية حسب النظام الداخلي ضمن السقوف والصلاحيات.
تخضع الوحدة الحكومية لأحكام قانون الفوائض المالية وقانون موزانات الوحدات الحكومية.	11. إيجاد آلية لإظهار الوضع المالي الصحيح للوحدات، حيث أن أساس الاستحقاق يولد ذمم.
تم تحديد ضباط ارتباط من دائرة الموازنة العامة للتواصل مع مجالس المحافظات بخصوص مشاريع اللامركزية.	12. أن يكون هناك توعية لمجالس المحافظات بخصوص مشاريع اللامركزية.
تم حصر جميع الاستحقاقات والالتزامات على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنوات السابقة وتم تخصيص بند اسمه تسديد التزامات سابقة في موازنة وزارة المالية ووضعت خطة للتسديد خلال 3 سنوات، كما تم منع النقل من مواد الإيجارات والماء والكهرباء وذلك حتى يتم التسديد بالوقت المحدد.	13. تحصيل الذمم المالية للسنوات السابقة على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
الرواتب الإضافية تعتبر مكافآت وليست رواتب، حيث تم تخصيص بند فرعي ضمن المكافآت باسم رواتب إضافية، وسيتم دراستها مرة أخرى هذا العام.	14. إعادة الرواتب الإضافية لبند الرواتب وليس المكافآت.
تم مراعاة ذلك عند تحديد السقوف.	15. مراعاة عدم نمطية بعض المصاريف عند تحديد السقوف.
تلجأ الحكومة ولغايات ضبط النفقات العامة وفي ضوء محدودية الإيرادات إلى إجراء التخفيض على الموازنة خلال السنة.	16. تخفيض الموازنة خلال السنة.
قامت وزارة المالية بإعداد نظام محوسب خاص بالوحدات الحكومية على غرار نظام GFMIS، وقد تم تعميمه على الوحدات الحكومية وهو في مراحل استكمال الإجراءات.	17. ما هي خطة التحول الإلكتروني لدائرة الموازنة العامة فيما يتعلق بالوحدات الحكومية.
كافة القرارات تكون مدروسة قبل إقرارها، وعندما تصدر يتم دراسة آثارها وأبعادها بعد التطبيق.	18. إعداد دراسات وأبحاث بعد صدور أي قرار حكومي والتراجع عن القرار إذا تبين خطؤه، مثل قانون الضريبة (الضريبة المفروضة على التداول بالأوراق المالية).
اختلاف السقوف تحكمها السيولة النقدية المتوفرة لدى وزارة المالية.	19. السقوف المالية من وزارة المالية مختلفة عن السقف الممنوح من دائرة الموازنة العامة.
مخصصات الأثاث والسيارات بحاجة لاستثناء من رئاسة الوزراء.	20. رصد مخصصات للأثاث والسيارات.

ثانياً: ملاحظات السادة متلقي الخدمة من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لقطاعات (الإدارة العامة- الدفاع والامن والقضاء - الثقافة والإعلام) في اليوم الثاني 2019/7/25:

رد عطفة مدير عام دائرة الموازنة العامة	ملاحظات السادة الحضور
تهدف الموازنة الموجهة بالنتائج إلى ربط التخطيط المالي بالتخطيط الاستراتيجي والتخطيط التنفيذي، يؤدي الحصول مشكلة بالموازنة حيث يتم رصد المخصصات مقارنة بالنتائج التي تم تحقيقها في السنة السابقة (موازنة موجهة بالنتائج).	1. وجود ضعف عام في التخطيط الاستراتيجي والتخطيط التنفيذي، يؤدي للحصول مشكلة بالموازنة حيث يتم رصد المخصصات مقارنة بالنتائج التي تم تحقيقها في السنة السابقة (موازنة موجهة بالنتائج).
بالنسبة لمؤشرات الأداء فهي مسؤولية الوزارة/الدائرة/الوحدة الحكومية ويتم الطلب سنوياً بوضع مؤشرات قابلة للقياس وتساهم في تحقيق الأولويات الوطنية، وقد تم مراجعة معظم المؤشرات بالتعاون مع مشروع الإصلاح المالي.	2. على من تقع مسؤولية تحديد وتطوير مؤشرات الأداء في قانون الموازنة العامة.
مؤسسة الإذاعة والتلفزيون لها إيرادات ذاتية، نرجو أن يتم العمل على تحسين الإيرادات الذاتية نظراً لمحدودية الدعم المقدم من الحكومة، وفيما يتعلق بالوظائف فهناك لجنة فنية من دائرة الموازنة العامة وديوان الخدمة المدنية تقوم بدراسة احتياجات كافة الدوائر والمؤسسات الحكومية وتقدير الاحتياجات.	3. الرجاء الأخذ بعين الاعتبار توفير الشواغر المطلوبة لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون، حيث لم نستطع الحصول على أي شاغر لعام 2019.
الإنفاق الفعلي مهم لإعادة التقدير مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل وزارة/دائرة/وحدة حكومية، حيث يتم مراعاة موسمية الإنفاق عند رصد المخصصات و يتم دراسة الموازنة من قبل لجان متخصصة في الدائرة.	4. الإنفاق الفعلي لا يعكس حجم المخصصات المطلوبة (مثال: الإنفاق بسنة الانتخابات يزيد بشكل مضطرد لدى وزارة الشؤون السياسية)، الرجاء مراعاة خصوصية بعض الجهات.
يوجد لجنة فنية مكونة من دائرة الموازنة العامة وديوان الخدمة المدنية والدائرة المعنية تقوم بدراسة جدول التشكيلات وترفع توصياتها للجنة المركزية لاتخاذ القرار المناسب وبحضور الجهة المعنية.	5. التنسيق بين ديوان الخدمة المدنية ودائرة الموازنة العامة.
يمكن التعيين على الوظائف الشاغرة نتيجة الانفكاكات بموافقة الوزير المختص ووزير المالية وحسب نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.	6. كيف سيتم التعامل مع قرار الإحالة على التقاعد فيما يخص الشواغر.

رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة	ملاحظات السادة الحضور
هناك قانون للهيئة، لكن ما دام الهيئة ضمن قانون موازنات الوحدات الحكومية فهي تخضع لأحكام هذا القانون.	7. نطلب أن يكون للهيئة المستقلة للانتخابات موازنة مستقلة حسب قانون الهيئة وترفع لرئاسة الوزراء، حيث لم يتطرق قانون الهيئة للالتزام بسقف الموازنة العامة.

ثالثاً: ملاحظات السادة متلقي الخدمة من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لقطاعات (البنية التحتية- الصحة- التعليم) في اليوم الثالث 2019/7/29:

رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة	ملاحظات السادة الحضور
<p>✓ هذه السنة سيكون هناك وقت محدد لانتهاء استحداث المشاريع وسيتم نشره في بلاغ الموازنة، أما المناقلات فتبقى لنهاية العام.</p> <p>✓ مستندات الالتزام تكون على مستوى العطاء حتى لا يتم حجز كامل المخصص للمشروع، حتى وإن كان عدد مستندات الالتزام كبير، أما بالنسبة للمحافظات فيكون مستند الالتزام على مستوى المشروع الفرعي حسب المسمى الموجود في قانون الموازنة العامة.</p> <p>✓ لا يتم طرح عطاء على مستوى الإقليم، الرجاء الالتزام بالمشاريع ومسمياتها المدرجة في قانون الموازنة العامة.</p>	<p>1. اللامركزية:</p> <p>✓ المناقلات والإحداثيات تبقى مفتوحة لنهاية السنة (12/31) وهذا مرهق جداً على الوزارة.</p> <p>✓ مستندات الالتزام لمشاريع المحافظات تكون على مستوى العطاء أم على مستوى المشروع.</p> <p>✓ هل يجوز طرح عطاء باسم إقليم الشمال وأخذ المخصصات التي ترصدها المحافظات لمشاريع الاقاليم.</p>
<p>العلاقة طيبة ومفتوحة، ولكن عند التخصيص تحكمننا السقف المتاحة وعليه يتم الطلب من الدوائر إعادة ترتيب الأولويات حسب السقف وضمن الاولويات الوطنية.</p>	<p>2. هناك فجوة بين الوزارات والدوائر ووزارة المالية والدوائر التابعة لها، حيث توافق رئاسة الوزراء على مشاريع لكن الموازنة لا توافق على استحداثها (مشروع إذاعة لمجمع اللغة العربية).</p>
<p>يتم توفير تدريب متخصص متعلق بإعداد الموازنة بالتعاون مع مركز التدريب التابع لوزارة المالية، وسيتم توفير ورشات في دائرة الموازنة العامة متعلقة بإعداد الموازنة والتشكيلات للمعنيين وسيتم الإعلان عنها.</p>	<p>3. توفير تدريب فيما يتعلق بإعداد الموازنة والتشكيلات.</p>

رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة	ملاحظات السادة الحضور
التشغيل توجه حكومي وليس المعني فيه القطاع العام فقط ولكن أيضاً القطاع الخاص، بالنسبة للقطاع العام يتم دراسة الاحتياجات من قبل لجنة فنية متخصصة من دائرة الموازنة العامة وديوان الخدمة المدنية وترفع توصياتها إلى اللجنة المركزية للموارد البشرية.	4. كيف ستعامل دائرة الموازنة العامة مع تصريح رئاسة الوزراء بتوفير 30 ألف فرصة عمل.
يتم رصد مخصصات لبند التدريب في ضوء الاحتياجات الفعلية.	5. يتم التخفيض على بند التدريب كل سنة.
تقوم الحكومة بإجراء تخفيض على الموازنة لغايات ضبط الإنفاق العام في ضوء محدودية الإيرادات العامة.	6. التخفيض على الموازنة خلال العام.

في نهاية الاجتماعات شكر عطوفة المدير العام الحضور وأكد على أخذ محاور الاجتماع بعين الاعتبار كما أكد على ضرورة التنسيق والتعاون مع محلي الموازنة.